اقتصاد

مفوضية المصارف تدرس إعادة إطلاق قروض شراء المساكن والإكساء ورفع سقوفها

«العقاري» عبر الموبايل.. كشف الحساب والتحويل وتسديد الأقساط

الوطن

تقدم المصرف العقاري بطلب إلى الجهات الوصائية من أجل الحصول على موافقة لإعادة طرح قروض شراء المساكن والإكساء، وكان قد تقدم المصرف بطلب إلى وزير المالية السابق (إسماعيل إسماعيل) لتعديل سقوف القروض لتتماشى مع ارتفاع الأسعار وارتفاع التكاليف إلا أن الوزير قام بإحالة طلب المصرف بتعديل سقف القروض إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف، التي تقوم حالياً بدراسة إمكانية تعديل سقف القروض بموجب القانون، علماً أن التعديل يقع ضمن صلاحيات الوزير.

وحتى تاريخه لم يصدر أي قرار بشأن إعادة طرح القرض أو تعديل سقفه بحيث يصل قرض السكن لسقف ٥ ملايين ليرة، والإكساء ٣ ملايين ليرة، وقروض الجمعيات السكنية إلى ٤ ملايين ليرة، ومن المتوقع أنه تم التريث بالقرار من مفوضية الحكومة لدى المصارف لدراسة مدى استفادة الراغبين من القرض وفق السقوف المقترحة أمام الارتفاع الكبير في أسعار السكن ومواد البناء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القروض موجهة لذوي الدخل المحدود ومكملة لمدخراتهم بهدف مساعدتهم على شراء المسكن المناسب، مع توضيح أن رفع سقوف القروض بشكل أكبر بما يتوافق مع الأسعار يحتاج إلى زيادة ملحوظة في الرواتب تستطيع تحمل سداد الأقساط، ما يجعل البوصلة تتوجه نحو قروض الجمعيات بحيث يتم منح قروض ضخمة للجمعيات السكنية لتقوم بالبناء والتقسيط على الأعضاء المستفيدين، والالتزام أمام المصرف بالتسديد.

من جهة أخرى يرى البعض أنه أمام الارتفاع الكبير للإيجارات التي باتت بشكل وسطي تتجاوز ٤٠ ألف ليرة سورية شهرياً، في الأحياء الشعبية، يصبح الخيار الأجدى أمام المواطن الحصول على قرض لشراء مسكن مع الرضى التام بتسديد الأقساط المترتبة على القرض وإن تجاوزت نسبة ٤٠ بالمئة من الراتب والتعويضات الثابتة أو حتى وإن وصلت قيمة القسط إلى قيمة الإيجار الشهري الذي يدفعه، ما يجعل إعادة منح قروض السكن والإكساء مطلباً ملحاً على مستوى واسع خاصة.

وفي سياق متصل بعمل المصرف العقاري، فقد أطلق المصرف قناة جديدة للدفع الالكتروني عبر تطبيق موبايلي البنكي يتيح للمتعاملين لدى المصرف والذين يملكون حساباً بالدخول عبر أجهزة الموبايل من خلال التطبيق الجديد إلى نظام الدفع الالكتروني وإجراء عملية تحويل الأموال الكترونياً، وذلك عبر قنوات مختلفة كان المصرف قد فعلها في وقت سابق منها قناة الصراف الآلي وقناة الويب وقناة الهاتف الثابت، وذلك بهدف إيصال الخدمة إلى العملاء في أي مكان وزمان عبر جميع القنوات المتاحة لهم، لتبسيط إجراءات الدفع والجباية لمقدم الخدمة والمتعامل المستفيد من الخدمة في الوقت نفسه ما يؤسس بشكل واضح لقاعدة المجتمع النقدي والتجارة الالكترونية.

يقدم نظام الدفع الالكتروني للمصرف إجراء التعاملات المصرفية التقليدية كالحصول على كشف حساب وإجراء التحويل بين الحسابات والتحويل المجدول وتسديد جميع أنواع الأقساط، إضافة إلى إمكانية تسديد جميع أنواع فواتير المنفعة العامة من كهرباء وهاتف وماء والخدمات الخاصة بالاتصالات الخليوية، مع إمكانية التكامل مع جميع أنظمة الدفع الخاصة بمزودي الخدمات على اختلاف طبيعة الخدمة ما يتيح لمقدمي الخدمة إدراج خدماتهم لدى المصرف من خلال الربط مع بوابة الدفع الالكتروني كحجوزات الطيران والحجوزات الفندقية.

كما أنه يمكن للمصارف الأخرى الخاصة والعامة الراغبة في تقديم خدمات الدفع الالكتروني المتاحة لدى المصرف الربط مع هذه المنظومة والاستفادة من الخدمات بعد بناء واجهات التخاطب اللازمة لهذا الشأن، مع التنويه بأن المصرف وبهدف تعزيز ثقافة الدفع الالكتروني قدم تسهيلات كبيرة من خلال تخفيض قيمة العمولات المقتطعة على خدمات التسديد بحيث لا تتجاوز قيمة رسوم التسديد ٣٠ ليرة سورية في أعلى حدودها إضافة إلى تقديم بعض الخدمات مجاناً، وكان المصرف العقاري قد أعلن على موقعه الالكتروني أنه تم اقتطاع مبلغ قدره ١٠٠٠ ليرة سورية من حسابات الزبائن المشتركين في خدمة بنك الانترنت كعمولة سنوية.

عناصر في الجمارك يتحدثون عن فساد في القضاء.. ووزير المالية يعد بقرارات مفاجئة

محمد راكان مصطفى

أصدر وزير المالية مأمون حمدان قراراً يسمح بإعادة البضائع المهربة والمصادرة المسموح باستيرادها إلى أصحابها بعد إبرام عقد التسوية مقابل تسديد غرامة تعادل قيمتها سواء كانت هذه البضاعة خاضعة للرسم أو غير خاضعة، وذلك في تعديل للمادة الأولى من القرار رقم ٧٠/ج الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٥/١١ الذي قضى بعدم جواز إعادة البضائع المسموح باستيرادها إلى أصحابها مقابل أي غرامة.

وفي جواب الوزير حمدان على سؤال «الوطن» حول تذمر عناصر في الجمارك عن وجود تواطؤ في القضاء يودي بجهودهم في ضبط المهربات في بعض الأحيان، قال: ستفاجؤون بقرارات حول هذه الأمور قريباً. جاء ذلك خلال جولة ميدانية قام بها وزير المالية برفقة مدير عام الجمارك فواز أسعد على مفرزة الزبداني ومعبر جديدة يابوس، للوقوف على آلية العمل والخدمات المقدمة للمواطنين والإجراءات المتخذة لضبط التهرب.

وتحدث حمدان عن الضرر الكبير للتهريب على كافة القطاعات الاقتصادية والمواطنين جراء وصول بضائع غير صالحة للاستخدام تضر بصحتهم، مشيراً إلى القرار الأخير للحكومة بفتح سقف استيراد المواد الأولية يسهم في رفد الخزينة برسوم جمركية، مؤكداً أهمية توفير مقومات حياة جيدة للمواطنين ضمن الإمكانات المتاحة وتخفيض تكاليف الإنتاج بما ينعكس على الأسعار.

من جهته كشف مدير عام الجمارك فواز اسعد أن إيرادات الجمارك منذ بداية العام حتى تاريخ ٢٠ أيلول الجاري بلغت ١١٠ مليارات ليرة سورية مقارنة بإيرادات الجمارك عن العام الماضي التي لم تتجاوز ١٠٢ مليار ليرة سورية، متوقعاً زيادة ملحوظة في الإيرادات خلال الفترة القادمة نتيجة للقرار الحكومي بفتح سقف استيراد المواد الأولية.

وعن عمل مفرزة الزبداني على اعتبارها تقع على تماس مع مناطق ساخنة أكد رئيس المفرزة العميد كمال عيسى عدم وجود معابر غير شرعية إضافة لوجود تنسيق بين الضابطة الجمركية والجيش العربي السوري يضمن منع دخول المواد المهربة، مشيراً إلى انعكاس هذه الإجراء بالحد من دخول المهربات.

من جهته قدم أمين جمارك جديدة يابوس مازن عيسى عرضاً حول عمل الأمانة موضحاً أنه هناك نحو ١٢ ألف مسافر يومياً يعبرون المنفذ ذهاباً وإياباً، يصل في بعض المناسبات إلى ٢٠ ألف مسافر، إضافة إلى ما يقارب ٦٢٠٠ سيارة يومياً، كما يتم شحن صادرات تتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ طن يومياً، كاشفاً أن إيرادات الأمانة تصل شهرياً إلى ١,٥ مليار ليرة سورية من عائدات الرسوم من الصادر والوارد ورسوم المغادرة.

وبين عيسى أنه سيتم مطلع الشهر القادم البدء بالمرسوم التشريعي رقم ٥٢ القاضي بتعديل رسم المغادرة للأشخاص والسيارات بحيث تصبح ٢٠٠٠ ليرة للفرد بدل من ١٢٠٠ و١٠ آلاف للسيارة.

واستعرض عيسى أهم المعوقات والإشكاليات في الأمانة، وأبرزها تعطل جهاز المسح الخاص بفحص البضائع مع بداية العام ٢٠١٥ وتعذر إصلاحه، وبالتالي تم الاعتماد الكامل على الفحص اليدوي والتي رغم جدواها ومساهمتها بضبط المهربات. لكن هذه الطريقة غير مجدية في حال وجود مخابئ سرية قد تستخدم لتهريب المخدرات والأسلحة، ليبين مدير عام الجمارك أنه تم تخصيص الإدارة من قبل الوزارة بمبلغ ٢ مليار لشراء جهاز جديد ويتم التجهيز لاستيراد الجهاز في أقرب وقت.

وبالنسبة لطلب عيسى أن يتم نقل الإيرادات من الأمانة إلى مصرف سورية المركزي بواسطة السيارة المصفحة الخاصة بالمصرف التجاري السوري الذي يملك كوة له في الأمانة، قام وزير المالية بإجراء اتصال هاتفي مع مدير المصرف التجاري السوري وتم حل الموضوع فوراً.

كما طلب عيسى رفع سقف الاستيراد عن طريق المسافر المحدد من قبل وزارة الاقتصاد من ٥٠ ألف ليرة سورية إلى ١٥٠ ألفاً بهدف تسهيل أمور المسافرين ورفد الخزينة بإيرادات جديدة، ورفع سقف بيان جمركي المسافر من ٥٠٠ ألف ليرة إلى ١,٥ مليون. وقد تعهد وزير المالية بدراسة الموضوع مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

> إيرادات الجمارك ١١٠ مليارات ليرة خلال ٩ أشهر

> ١٢ ألف مسافر يعبرون «جديدة يابوس» يومياً ذهاب إياب

مدير الحبوب لـ«الوطن»: ١٦ شركة روسية تتنافس على توريد مليون طن قمح

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام للحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» أن المؤسسة بتوجيه من الحكومة تعمل على استيراد مليون طن من القمح الروسي الطري المعد للطحن، مبنياً أن ما يميز هذا العقد إضافة إلى ضخامته هو توريده عن طريق شركات روسية حصراً لتعزيز وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتبادلية مع الجانب الروسي.

وأنه حتى أمس تم تقدم نحو ١٦ شركة روسية لتنفيذ العقد المطلوب وهي سابقة لجهة عدد الشركات الروسية المتقدمة وأنه لإعطاء فرصة أكبر لتقدم أكبر قدر ممكن الشركات الروسية الراغبة في ذلك وخلق فرصة تنافسية أكثر بين الشركات ومن ثم تخفيض الأسعار إلى أقل حد ممكن تم تمديد الإعلان عن العقد المذكور لمدة يومين تنتهي اليوم حيث سيتم اليوم حسب المدير العام استدراج العروض كافة وفضها مباشرة في اليوم نفسه، مشيراً إلى أن الشركات الروسية المتقدمة كافة ستكون معفاة من التأمينات الأولية وسيقدم لها كل التسهيلات المطلوبة مع ضمان تقيدها بحصرية المنشأ الروسي للأقماح المستوردة وضمن المواصفات والشروط العقدية المحددة والواضحة.

كما أوضح الحميدان أن العقدين السابقين اللذين أعلنت عنهما المؤسسة مؤخراً رسا العقد الأول منهما المتضمن توريد نحو ٢٠٠ ألف طن من القمح الروسي على شركة (إس تيان أوف شور) وتم البدء بتنفيذ هذا العقد وتوريد قرابة ١٢٤ ألف طن منه وأنه جار استكمال تنفيذ بقية العقد.

بينما رسا العقد الثاني على شركة سوليد (١) لتوريد نحو ١٥٠ ألف طن سيتم البدء بتوريدها خلال الفترة القادمة.

وبالانتقال مع المدير العام إلى ما يتم حالياً توريده من الأقماح أفاد أنه تم خلال عطلة عيد الأضحى الأخيرة تفريغ حمولة ٨ بواخر تمثل ١٠٠ ألف طن من القمح.

حيث تم العمل خلال أيام العطلة على مدار الساعة من عمال وكوادر المؤسسة والعديد من الكوادر في وزارة النقل والسكك الحديدية ووزارة الزراعة التي استمرت في فتح وعمل المحاجر الزراعية لاستقبال فحص العينات وتحليلها وإجراء الاختبارات المطلوبة كافة للتأكد من سلامة العينات ومدى مطابقتها للمواصفات والشروط العقدية المحددة كما أسهمت كوادر الموانئ في طرطوس واللاذقية والسكك الحديدية في إنجاز ونجاح تفريغ هذه الحمولات ونقلها للمحافظات كافة وخاصة التي تحتاج مخازينها إلى دعم وتعزيز، حيث تم نقل نحو ٢٥٪ من هذه الحمولة إلى المحافظات عبر السكك الحديدية بينما تم نقل باقي الكميات عبر الشاحنات حيث تم استخدام أكثر من ألفي قاطرة مقطورة وهنا يؤكد المدير العام أن أهمية هذا العمل تأتي في إطار سرعة تنفيذ تفريغ وشحن الأقماح وإيصالها إلى الصوامع والمستودعات المطلوبة، إضافة إلى كسب نحو ٥٠ مليون ليرة من الشركة الموردة جراء كسب الوقت حيث ينص العقد على كسب ٢٥٠٠ دولار عن اختصار كل يوم من مدة العقد عبر السرعة في تنفيذ وإفراغ البواخر ونقلها مقابل خسارة المؤسسة ودفعها المبلغ نفسه في حال تأخرها عن كل يوم في إفراغ الشاحنات.

وأكد أنه يتم بتوجيه من وزير التجارة الداخلية الذي كان يشرف على العمل ومتابعة صرف مكافآت مجزية لكل الموظفين والعمال الذين أسهموا في هذا العمل مبيناً أنه قد تصل مكافأة العامل لنحو ١٥ ألف ليرة وهي مكافأة جيدة مالياً مقارنة مع ما كان يتم صرفه من مكافآت وهو أكيد لا يعادل جهودهم لكنها نوع من العدالة والتحفيز ضمن القانون.

«المركزي للإحصاء» يمسح ١٠ آلاف منشأة صناعية في الخاص.. ويسأل عن أثر قرارات الحكومة خلال الأزمة

علي محمود سليمان

كشف مدير الإحصاء الاقتصادي في المكتب المركزي للإحصاء شامل بدران أن المكتب بدأ أمس بتنفيذ المسح الصناعي في القطاع الخاص الذي يعتبر من المسوح المهمة التي ترفد إحصاءات الصناعة بمؤشرات أساسية ومهمة متعلقة بالقطاع الخاص الصناعي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح بدران أن الهدف من المسح هو الحصول على المؤشرات المتعلقة بالقطاع الخاص الصناعي وذلك بطريقة جمع البيانات ميدانياً بوساطة استبيان يعده المكتب يلبي احتياجات الإحصاءات الصناعية ونظام الحسابات القومية حيث تتضمن عدداً من البيانات لحساب مؤشرات متعددة أهمها الإنتاج الصناعي من حيث الكمية والقيمة، إضافة إلى قيمة مستلزمات الإنتاج، وعدد العاملين، والبيانات المتعلقة بكتلة الرواتب والأجور والضرائب والاهتلاك، حيث سيتم المسح خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٦/٩/٢٧ وحتى ٢٠١٦/١١/١٠، بحيث تشمل عينة المسح ما يقرب من ١٠ آلاف منشأة صناعية.

وأشار بدران إلى أن المدن الصناعية الرئيسية الثلاث وهي عدرا وحسياء والشيخ نجار مستهدفة بالمسح مع أخذ عينات من المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة في باقي المحافظات والمناطق، كما أن كل منشأة صناعية يزيد عدد عمالها على عشرة عمال سوف تكون مشمولة بشكل كامل ضمن المسح، لافتاً إلى أن المسح للحصول على بيانات العام الماضي ٢٠١٥، حيث إن العامل الاقتصادي المهم في المسح يعتمد الحصول على بيانات العام الماضي لكون الصناعي يكون قد سجل كل ما لديه من بيانات تتعلق بالعام الماضي على حين العام الحالي ما يزال العمل فيه مستمراً ولا يمكن حصر البيانات كافة.

وكشف بدران عن مؤشر مهم أضيف لمسح هذا العام يتعلق بالحصول على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالأزمة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥، حيث إن المسوح الصناعية لم تتوقف خلال الأزمة، ولكن في مسح هذا العام سيتم العمل للوصول إلى بيانات القطاع الخاص الصناعي خلال خمس سنوات من الأزمة، بهدف إعطاء تصور واضح عن واقع القطاع الخاص الصناعي، والإجابة عن أسئلة مثل هل حدث تغيير في تركيبة القطاع الصناعي الخاص من تطورات وتغيرات في نوعية الصناعات؟ وللاطلاع بشكل دقيق على تركيبة القطاع الصناعي الخاص ما يشكل عاملاً مهم ومساعد لراسمي السياسات الاقتصادية في الحكومة لوضع خريطة صناعية في سورية.

إضافة إلى الوصول إلى بيانات حول خسائر القطاع الخاص خلال الأزمة بأرقام مقدمة من أصحاب المنشآت والتعرف على حجم الأضرار في هذه المنشآت الصناعية وحجم الخسارة في اليد العاملة خلال ٥ سنوات من الأزمة ومدى كفاءة اليد العاملة التي خسرناها وهو ذو أثر مهم للتعرف إلى ما تحتاج إليه الصناعة من يد عاملة وكيفية تعويضها ورسم سياسة بناء اليد العاملة في الحكومة من خلال تأهيل وتدريب الكوادر ووضع برامج التعليم المهني والصناعي والتعليم الجامعي، إضافة إلى التعرف إلى مصادر تمويل الصناعي خلال الأزمة، وسيتم طرح سؤال على الصناعيين عن أثر القرارات الاقتصادية التي اتخذت من الحكومات خلال الأزمة على المنشآت الصناعية، ما يقدم إمكانية تقاطع المعلومات والبيانات المقدمة من باقي الجهات بما يمنحها رؤية أوضح وأوسع.

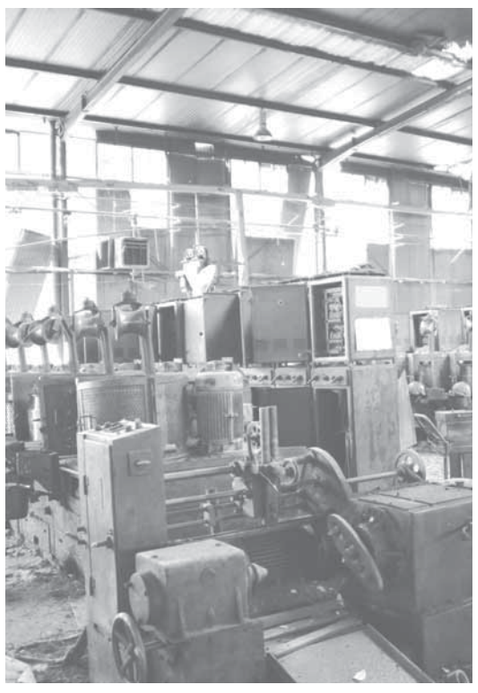

النزاعات التجارية على طاولة الأربعاء التجاري

القلاع: لا يوجد لدينا ثقافة تحكيم منصور: ٥٤ مركز لم تدخل حيز التنفيذ

الوطن

رأى رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أنه لا يوجد لدينا ثقافة تحكيم، وأن اختيار المحكم من المتخاصمين لا يعني أن المتخاصم اختار وكيلاً أو محامياً لمصلحته، وهذا الانطباع السائد لدى أغلبية الناس العاملين في الحقل التجاري، حيث يكون المتخاصم اختار محكماً هو بمنزلة قاض وليس وظيفته الدفاع عن المتخاصم الذي اختاره حيث يكون الاختيار لأسماء المحكمين بعد نشوء النزاع التجاري وليس بشكل مسبق.

وخلال ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق أمس المخصصة للحديث عن الوسائل الودية لحل النزاعات التجارية؛ أشار القلاع إلى عدم إغفال عنصر أساسي في التحكيم وهو كتابة محضر أو ضبط بين المتخاصمين عبر تعيين كاتب متمرس للرجوع إليه وقت الحاجة حيث تنسى الأقوال بعد ذلك، وأشار إلى ضرورة عدم إغفال أن التحكيم والوساطة والتوفيق هي مهام ووظائف مأجورة ويمكن إيقاف تنفيذ أحكامها إلى حين صدور أتعاب المحكمين، وبين أن اللجوء إلى التحكيم التجاري بات مجالاً واسعاً أفضل من الدخول إلى المحاكم العادية.

من جانبه بين القاضي محمد وليد منصور (عضو إدارة التشريع وعضو لجنة إشهار المراكز التحكيمية) أن التحكيم التجاري هو من يعطي الأهمية والضرورة للاستثمار مشيراً إلى التلازم العضوي بين الاستثمار والتحكيم حيث يحتاج الاستثمار في سورية إلى العديد من المقومات أبرزها توفير نظم التحكيم التجاري حيث تتجنب الدول أو الشركات أو أصحاب الأعمال وضع مدخراتها أو إمكانياتها المالية في البلدان التي ليس لديها محاكم أو مراكز تحكيم تجاري وشركات تأمين على مستوى عال من الكفاءة وأن تكون هذه الشركات وطنية مرتبطة بالشركات الدولية.

وأضاف: إن التحكيم شرط أساسي وبند من بنود العقود حيث يستغرق الاتفاق على هذا البند فترة ليس بالقصيرة عند تنظيم العقود. ولفت إلى أن القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٨ نص على اعتماد التحكيم التجاري ونشوء مراكز التحكيم التي تربو على ٥٤ مركزا في سورية إلا أن أنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب دخول البلاد في الأزمة التي حدت من عمل المراكز التحكيمية وانتشارها، وأعطى القانون ٤ الأولوية في حل النزاعات التجارية للجوء إلى وسيلة التحكيم التجاري والأولوية الثانية للقضاء ثم إلى هيئة الاستثمار العربية وبعدها ضمان وحماية الاستثمارات الدولية حيث إن معظم قوانين الاستثمار العالمية تؤكد التحكيم التجاري.

وكشف من جانب آخر أن القانون رقم ٤ المذكور ألغى جميع مواد التحكيم التجاري التي كان يتضمنها قانون أصول المحاكمات، إلا أن التشريع السوري وقع في تناقض عندما استثنى العقود الإدارية من هذا الإلغاء وقد نوقش كثيراً هذا التناقض في اللجان والأبحاث المختصة وكان المبرر أن حالة استثناء العقود الإدارية جاء حرصا على مصلحة الدولة، وهو مبرر غير مقبول لأنه جاء من أجل تحقيق مصالح معينة لجهات معينة –على حدّ قوله– وأشار إلى وجود لجنة حالياً لإعادة صياغة القانون ومراعاة هذه الحالة.

بدوره أشار رئيس جمعية المحاسبين فؤاد بازرباشي إلى اقتصار نصوص المحاكم المصرفية لدينا على صفحة، وأن جميع المصارف ترفع قضاياها المصرفية إلى هذه المحاكم ومباشرة تقوم بإصدار أحكام حظر سفر فلا تقوم بتسوية هذه القضايا أو التحكيم بين المصارف والمتعاملين معها من الزبائن أو المدينين ولا يمتلك القضاة فيها الخبرات المطلوبة في المجال المصرفي داعيا إلى تشكيل هيئات تحكيم مصرفي وليس الاقتصار على قاض يفتقر إلى الخبرة ويضطر للاستئناس بمستشارين في الشؤون والأموال المصرفية.

> بازرباشي: قضاة المحاكم المصرفية من دون خبرات والمطلوب هيئات تحكيم مصرفي